مسائل التعليل
في المبنيات عند الأردبيلي

Issues of justification in the structures of al - Ardabili

Researcher Name: Odey Mahmoud Amin Mahmoud

إعداد الباحث

عدي محمود أمين محمود

مكان العمل: المديرية العامَّة لتربية نينوى

oday1979w@gmail.com

07703370940

ملخص البحث

اشتمل هذا البحث على مقدمة عن التعليل النحوي واهميته، و ثلاث مباحث وخاتمة
المبحث الأول: التعليل لغة واصطلاحاً
والمبحث الثاني: ترجمة الاردبيلي
ثم المبحث الثالث: مسائل التعليل في المبنيات وخاتمة
فيها أهم النتائج والتوصيات

This research includes an introduction to grammatical reasoning and its importance, three sections, and a conclusion.

Section One: Reasoning in Language and Terminology

Section Two: Translation by Al - Ardabili

Then Section Three: Issues of Reasoning in Indeclinable Words and a Conclusion containing the most important findings and recommendations.

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 42
ISSN: 2225-9732
March 2026
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 42
www.isscj.edu.iq

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الأشياء من عدم لمعرفته، وحكم بالفناء عليها لينبه على سرِّ حدوثها وقدمها من قدمه، والصلاة والسلام على سرِّ العالم ونكتته ومطلب العالم وبغيته، السيد الصادق المدلج إلى ربه الطارق المخترق به السبع الطرائق؛ ليريه من أسرى به ما أودع من الآيات والحقائق، فيما أبدع من الخلائق، وعلى آله الأطهار وأصحابه المصطفين لنصرته الأبرار وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإنَّ التعليلَ النحويَّ ظاهرةٌ قديمةٌ نشأت منذ أن بدأ تقعيد قواعد اللُّغة وتثبيتها، إلا أنَّه قد مرَّ بأطوارٍ ومراحلَ منذ نشأته إلى كمال نضجه وازدهاره، كان لتلك المراحل الأثرُ الواضح في تغيير بعض مسارات الدرس النحوي والنهج به بمنهجٍ مغايرٍ لما هو معهودٌ عند النحاة الأوَّلين، خصوصاً إذا نظرنا إلى مجال التأليف فيه، والغوص في افتراض الأقوال والاعتراضات التي لا تستند على دليلٍ حسيٍّ سوى أنَّها توافق في كثيرٍ منها الدليلَ العقلي.

ومع إعجابنا بجهود من سبق بدراسة هذه الظاهرةِ نشأةً وتطوراً وازدهاراً إلا أنَّ ميدانها لا يسع أحداً حصرُهُ نقداً وتوجيهاً وتقويماً، لا سيَّما آراء بعض المحدثين حول هذه الظاهرة، فإني أجد بعضها لا تخلو من إفراطٍ في موروثنا الذي تلقَّيناه عن الأوَّلين، متناسين جهودَهم في وضعهم لكلِّ قاعدة أو وجهٍ نحويٍّ أو لغويٍّ ما يسنده من دليلٍ حتى ولو كان عقلياً.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين وتقرير المنهج المعتمد عند الأردبيلي في عرضه للعلة النحوية، وبيان مصادر التعليل عنده، والكشف عن مصطلحات العلل المستعملة في توجيهاته النحوية.

منهج الدراسة:

اتبعت في دراستي هذه المنهج الوصفي التحليلي التاريخي، وهو منهج يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوع العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وعلى ذلك فإنَّ دراستي هذه تعنى بتفسير وتحليل الجمل النحوية، ووجوهِ إعرابها وبنائها وما يتَّصل بذلك من ذكر الآراء ومناقشتها، ومن ثمَّ تصويبِها أو توجيهِها أو الاعتراضِ عليها.

خطة البحث: - اشتمل البحث على مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة: - المبحث الأول: التعليل لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: ترجمة الاردبيلي

المبحث الثالث: مسائل التعليل في المبنيات

خاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات

المبحث الاول: التعليل لغة واصطلاحا

١ – العلّة لغةً:

العلة: تأتي بفتح العين وكسرها، أما بالفتح: فتأتي بمعنى الشّربة الثانّية، والفعْلَ علّ القوم إبلهم يعلونها علاً وعللاً والأبل تعلّ نفسها عللاً[١].

وتأتي بمعنى التشاغل: تعلل الأمر، واعتلّ تشاغل، وعلله بطعام وحديث ونحوهما شغله بهما وتعللت بالمرأة لهوت بها[٢].

أمّا بالكسر، فأنها تأتي بمعنى المرض: عَلّ يعلّ واعتلّ: أي مرضَ فهو عليلٌ، وأعلّه الله، ولا أعلّك الله، أي لا أصابك بعلّة[٣].

وتأتي بمعنى الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلّة صارت شغلاً ثابتاً منعه من شغله الأوّل [٤].

وتأتي بمعنى السّبب: هذا علّةٌ لهذا، أي سببٌ. [٥]

وفي حديث عائشة رضي الله عنها (فكان عبد الرّحمن يضرب بعلّة الرّاحة أي بسببها يظهر أنّه يضرب جنب البعير برجلهِ وإنما يضرب رجلي. .). [٦]

وقال الكفوي[٧] (ت١٠٩٤هـ) في الكليات العلّة: «عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل ومنه سمي المرض علقماً، وهي ما يتوقف عليه الشيء»[٨] ويفهم من كلامه هذا أنَّ العلة شيءٌ طارئٌ على الأصل المتغيِّر بعد دخول العلة عليه.

وقال أيضاً: «وقد يراد بالعلة المؤثر، وبالسبب ما يفضي إلى الشيء في الجملة، أو يكون باعثا عليه فيفترقان وقال بعضهم: السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به والعلة ما يثبت

(١) العين، ج: ١، ص٨٨، ، القاموس المحيط، ج: ٤، ص٢٠.
(٢) تهذيب اللغة، ج: ١، ص١٠٥، لسان العرب، ج: ١١، ص٤٦٨، القاموس المحيط، ج: ٤، ص٢٠.
(٣) لسان العرب، ج: ١١، ص٤٧١، معجم مقاييس اللغة، ج: ٤، ص١٤، القاموس المحيط، ج: ٤ ص٢١.
(٤) لسان العرب، ج: ١١، ص٤٧١، معجم مقاييس اللّغة، ج: ٤، ص١٣.
(٥) لسان العرب، ج: ١١، مادة (علل) ص٤٧٢.
(٦) صحيح مسلم، ج: ٢، ص٨٨٠.
(٧) الكفوي: أيوب بن موسى الحسين الكفوي، أبو البقاء، صاحب الكليات كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا وبالقدس وبغداد، وعاد إلى استانبول فتوفي بها، فكري ذكي الجزار، مدخل الملفين والأعلام العرب، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط: ١٤١٥هـ - ١٩١٤م.
(٨) الكليات، ج: ٣، ص٢٢٠ - ٢٢١.

الحكم بها» وهو بذلك ينص على أنَّ العلة تثبت الأحكام من خلالها، وهذا لا يكون للأسباب التي ترشد إلى الأحكام إلا أنَّها لا تنصُّ عليها وإنَّما هي كالأمارات عليها، فالعلة يكون تأثيرها مباشراً بخلاف السبب فهو دليل بعيد إذا ما قورن بالعلة.

وذكر أَنَّ التعليل: هو «أن يريد المتكلمُ ذكرَ حكم واقع أو متوقع فيقدِّم قبل ذكره علةَ وقوعه لكون رتبة العلة مقدمة على المعلول»[١] وذهب أيضا إلى أنَّ التعليل هو: «تقرير ثبوت المؤثر لإثبات

الأثر كما أنَّ الاستدلال هو تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر»[٢] ويُفهم من هذا التعريف أنَّ الأثرَ الحاصلَ بتغيير العوامل في الإعراب من رفع ونصب وخفض وجزم، وكذلك أحوال البناء إنَّما هو حاصل بالمؤثر الذي أدَّى إلى حدوث هذه التغييرات ولا شكَّ أنَّ المراد بالمؤثر هنا التعليلُ أو العلة.

٢ - العلة اصطلاحاً:

عدَّ الشريف الجرجاني العلة هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، وهذا التعريف يكسبها دلالة علمية وبعداً لغوياً قال «هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عليه مؤثراً فيه»[٣].

وجاء في الخصائص أن علل النحو منها ما هو سبب حقيقي موجب لأن الحس يسانده ولا يمكن أن يطيق الذوق العربي غيره، ومنها ما هو سبب غير موجب للحكم: «إن علل النحويين على ضربين أحدهما واجب لابد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه، الاولى قلب الألف واو للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها. . أم وقراطيس هذه علته برهانية». [٤]

أما عند الرماني هي: «تغيير المعلول عمَّا كان عليه»[٥] وتعريف الرماني يومئ إلى أنَّ العلة تحدث تغييراً في المعلول ولم يشر إلى كيفية هذا التغيير الحاصل بحدوث العلة، وهو كذلك يشير بأنَّها خروج عن الأصل أي: إنَّ هذا التغيير الحاصل أخرج المعلول عن أصله الذي كان

(١) الكليات، ص٢٩٤.
(٢) الكليات، ص٢٩٤.
(٣) التعريفات، ص١١٧.
(٤) الخصائص، ج: ١، ص٢٩٧.
(٥) رسالة الحدود، ص٦٧.

عليه قبل حدوث العلة.

وعرَّفه الدكتور علي أبو المكارم بأنّها: «السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب حكماً له وتحقق في المقيس ايضاً فأُلحِق به فأخذ حكمه»(١) وهو بذلك يصرح بأنَّ العلة سبب من شأنه أن يُحدث حكماً لشيء وهو المقيس لم يكن له لولا ذلك الشيء، وهو السبب الجامع بين المقيس والمقيس عليه.

ويذهب الدكتور حسن الخميس الملخ إلى أنَّ التعليل النحوي هو: «تفسير إقترانيٌ يبين علةَ الاعراب أو البناء على الاطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة». (٢)

عند الدكتور مازن المبارك: «الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم»(٣) وعرَّفه بعبارة أخرى هي أقرب إلى الفهم والإدراك بقوله: «هو الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معيناً من الصياغة والتعبير». (٤) وهو بهذين التعريفين لا يذهب كثيراً عن ما ذهب إليه الدكتور حسن الخميس من أنَّ المراد بالتعليل هو التفسير والإيضاح للتغييرات التي تطرأ على الاحكام النحوية، وأوجه الإعراب المختلفة من رفع ونصب وخفض وجزم، وكذلك البناء على السكون والحركة، فغرض التعليل في ذلك هو الكشف عن أسباب هذه التغييرات كقولك: إنَّ زيداً قائمٌ فما الذي نصب زيداً؟ ولماذا كان اسم إنَّ منصوباً ولم يكن مرفوعاً؟ إلى غير ذلك من الاسئلة التي تحتاج الى توضيح، لذلك احتاجوا إلى التعليل لإزالة ما استشكل على المتعلم والمعلم بإيجاد أجوبة لتلك التساؤلات.

وبيّن الدّكتور تمام حسان أن الفرق بين العلّة والسّبب فرق في التأثير «فالحكم يدور مع العلّة وجوداً وعدماً، ولكنه لا يدور مع السّبب». (٥)

(١) أصول التفكير النحوي، ص١٠٨.
(٢) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص٢٩.
(٣) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص٩٠.
(٤) المصدر نفسه، ص٩٠.
(٥) أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم، ص١٥.

المبحث الثاني: ترجمة الأردبيلي

اسمه:

هو محمد بن عبد الغني الأردبيلي ثم الرومي، المعروف بغني زادة، جمال الدين و»الأردبيلي»[١] نسبة الى أردبيل بالفتح ثم السكون ثم فتح الدال وكسر الباء وياء ساكنة ولام، من أشهر مدن أذربيجان، وهي مدينة كبيرة جداً. [٢]

جهوده العلمية:

كان الأردبيلي مفسراً وفقيهاً ونحوياً تشهد له مؤلفاته التي ألّفها في التفسير والفقه والنحو، وقد شرح «الانموذج في النحو» ليجعله سهلاً للمبتدئين في دراسة النحو، وقد ألّفه لعلاء الدين أحمد بن عماد الكاشي. [٣]

مؤلفاته: [٤]

١ - حاشية على أنوار التنزيل، للبيضاوي في التفسير.

٢ - الأنوار في الفقه الشافعي.

٣ - شرح الأنموذج في النحو، للزمخشري.

٤ - الرسالة القلمية.

وفاته:

اختلف العلماء في سنة وفاته، فقيل سنه ٦٤٧هـ، وعليه حاجّي خليفة في «كشف الظنون»[٥] والزركلي في «الأعلام»[٦] وقيل تُوفي سنة ٩٨٠هـ، وعليه البغدادي في «هدية العارفين»[٧] وعمر رضا كحّالة في «معجم المؤلفين». [٨]

(١) الأعلام، ج: ٦، ص٢١١.

(٢) معجم البلدان، ج: ١، ص١٤٥.

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ص١٨٥.

(٤) معجم المؤلفين، ج: ١٠، ص١٧٨.

(٥) - كشف الظنون، ص١٨٥.

(٦) - الأعلام، ج: ٦، ص٢١١.

(٧) - هدية العارفين - اسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج: ٢، ص٢٧٥.

(٨) - معجم المؤلفين، ج: ١٠، ص١٧٨.

وهذا الاختلاف على ما يبدو للباحث بسبب قلة المصادر التي تكلمت على حياته، إلا أن الدكتور إبراهيم بن سليمان البُعيمي قد ضَعّف القولين، فقد ردَّ على حاجّي خليفة والزركلي بأنَّ الاردبيلي له حاشية على تفسير البيضاوي المتوفي سنة ٦٩١هـ، وردَّ على البغدادي وعمر رضا كحّالة بأنَّ إحدى نُسخ «الأنموذج» كتبت سنة ٨٦٥هـ، وقد جمع الدكتور إبراهيم بن سليمان البُعيمي بين القولين، حيث يرى أن الأردبيلي من علماء القرن الثامن الهجري أو التاسع، وعلى هذا فهو بعد ابن مالك وتلاميذه. (١)

المبحث الثاني: مسائل التعليل في المبنيات

البناء لغة: يقول ابن منظور عن معنى البناء في اللغة: » والبناء لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة، لا شيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناء لأنه يلزم ضربا واحدا، فلم يتغير تغير الإعراب»(٢) وبالتالي يتفق الكل من حيث المعنى اللغوي أنه من البناء كون البناء ثابت لا يمكنه أن يتحرك أو ينزاح عن مكانه، ويقول أحمد مختار عمر: بنى الكلمة: ألزم آخرها حالة واحدة(٣).

البناء في الاصطلاح: يذكر ابن جني في كتابه الخصائص أن البناء هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا، سواء كان ذلك سكونا أو حركة من دون أن يحدث فيها تغير أحد العوامل وسُمي بناء لأنه لزم ضربا واحدا من البناء، ولم يتغير من حيث حركته الإعرابية فلزم بذلك موضعا واحدا، ولا يتزحزح من مكان إلى آخر، فهو أشبه بالبناء المركب من الحجارة والطين الذي يستقر في موضع، ولا ينطبق هذا على سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق وغيرها(٤).

فالعرب تقول بنى فلان بأهله، أي أن الرجل إذا أراد الدخول بأهله بنى بيتا من أدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر(٥) وإذا كان الإعراب الإبانة بأواخر الكلم من حركة وسكون

(١) - شرح الأردبيلي، شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، ص(١٧ - ١٨).
(٢) لسان العرب، ج٥، ص٣٦٦.
(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة، مج٢، ص٣٢٨.
(٤) الخصائص، ص١٣٩.
(٥) المصدر السابق، ص (٣٦ - ٣٩). فقه اللغة في الكتب العربية، ص٢١٤.

ظاهر على الأسماء والأفعال، فالبناء هو لزوم حالة واحدة على هذه الأسماء والأفعال والأدوات، فقد ذكر أن من تعريفاته: (فالمبني) من الأسماء هو الاسم الذي يلزم حالة واحدة على الرغم من تغيير وظيفته في الجملة مثل كلمة هؤلاء بكسر الهمزة، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَذِيْنَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾[1]

وتتنوع علامات بناء الاسم بين الفتحة والضمة والكسرة والسكون، على حسب ما يأتي عليه الحرف الأخير في مثل كتب، كتبتَ وكتبتِ وكتبتُ، أو مثل اسم الاستفهام من أو هل؟

وكذلك الضمائر فهي مبنية: أنا أنت أنتم، هي هما هم. . . الخ، وسواء كانت ضمائر الرفع المنفصلة أو المتصلة: أنا نحن أنت أنتم، إياك إياه إياكما، أو أسماء الإشارة: ذلك تلك هذان أولئك هؤلاء، والأسماء الموصولة: الذي التي الذين اللذان اللتان، أسماء الشرط: من وما وحيثما ومهما، وأيضا أسماء الاستفهام كمن وما وكيف ومتى. . الخ، وبعض الظروف كمتى وإلى ولما وأمس[2].

ثم إن الأفعال مبنية كالماضي والأمر والمضارع، فالماضي يُبنى على الفتح والضم أو السكون في حالات، والأمر يُبنى على السكون، أي ما يجزم مضارعه، أو يبنى على حذف حرف العلة أو النون، والمضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، ويبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة[3] فوظيفة الإعراب تكمن في إيضاح المعاني التي تكتسي اللفظ الواحد، وتجعل الفوارق بين الكلم المتشابه والبناء بضده وهو لزوم الحالة الواحدة.

وله أربعة أنواع: السكون وهو الأصل لخفّته واستصحابًا للأصل، والفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون لحصوله بأدنى فتح الفم، ولخفّته دخل في أنواع الكلم الثلاث، الاسم الفعل، الحرف، والضم والكسر ثقيلان، لكونهما يحتاجان إلى إعمال إحدى العضلتين أو كلتيهما، ولثقلهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة، والفاعل التزامًا لم يدخلا فيه، لئلا يجمع بين ثقيلين، ودخلا على الحرف والاسم لخفّتهما، لكون دلالتهما على شيء واحد، على ذلك علّل الأردبيلي مسائل كثيرة في المبنيات سواء أكانت في الأفعال، أم في الأسماء والحروف[4].

(١) سورة: النساء الآية (٥١).
(٢) تدريبات نحوية، ص (٨٩ –٩١)(٩٥ - ١٠٦).
(٣) المصدر السابق، ص: ١٢٩ – ١٣٠.
(٤) شرح الأردبيلي، ص٨٦.

أ - علّة البناء في الظروف:

قال الأردبيلي في تعليله لبناء الظروف: بعض المبني بعض الظروف، وإنّما قُيّد الظروف بالبعض، فمن المبنيات التي ذكرها، نحو: - إذ: وهي للزمان الماضي وتقع بعدها الجملتان، نحو: اجلس إذ جلس زيد، وإذ زيد جالس، وبُنيت لأن وضعها وضع الحروف.

إذا: هي للمستقبل لاتقع بعدها إلا الجملة الفعلية على مذهب الأردبيلي، كقوله تعالى: ﴿وَالْلَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[1] بُنيت لاحتياجها إلى الجملة التي تُضاف إليها.

متى: وهي إمّا للاستفهام، نحو: متى القتال؟ أو للشرط، نحو: متى تأتني أكرمك وبُنيت لتضمنها همزة الاستفهام، أو (إن) الشرطية.

أيّان: للاستفهام، نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[2] بُنيت لتضمنها الهمزة.

الجهات الست: قبل وبعد وفوق، وتحت، ويمين، ويسار، ومافي معناها، من نحو: قُدّام، خلف، وراء، أمام، أسفل، أعلى، وهي لاتخلو من أن تكون مضافة أو مقطوعة عن الإضافة، فإن كانت مقطوعة فلا تخلو من أن يكون المضاف إليه منويًا، وإن كانت منويًا كانت مبنية على الضم، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلَ وَمِنْ بَعْدُ﴾[3] أمّا البناء فلاحتياجها إلى المضاف إليه المنوي، وأمّا الحركة فلفرق بين اللازم والعارض من البناء، أمّا الضم فلتخالف حركتها البنائية حركتها الإعرابية[4].

قال ابن الأنباري: وأمّا قبل وبعد فإنّما بُنيا لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى مابعدهما، فلمّا اقتُطعا عن الإضافة والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة واحدة تنزلا منزلة بعض الكلمة، وإنّما بُنيا على حركةٍ لأنّ كل واحد منهما كان له حركة إعراب قبل البناء، فوجب أن يُبنيا على حركة تمييز لهما على ما بُني، وليس له حالة إعراب، نحو: من، وكم[5].

(١) سورة: الليل الآية (١).
(٢) سورة: القيامة الآية (٦).
(٣) سورة: الروم الآية (٣).
(٤) شرح الأردبيلي، ص٨٩.
(٥) أسرار اللغة، ص٣١.

ب - علّة عدم دخول ربَّ على المعرفة:

قال الأردبيلي: ، نحو: ربَّ رجل كريم لقيته المعنى أن الرجال الكرام الذين لقيتهم وإن كانوا أكثرين لكنهم بالقياس إلى الذين مالقيتهم قليلون، فرُبَّ تستعمل للتقليل، أي تدل على تقليل نوع من جنس وتختص بالنكرات، أي لاتدخل على المعارف، لأنّ الغرض منها الدلالة على تقليل نوع من جنس يحصل بدون التعريف، فلو عُرف مدخولهما لكان التعريف ضائعًا[١] ويجب أن تكون النكرة التي دخلت عليها ربّ موصوفة ليجعل الوصف ذلك الجنس النكرة نوعًا فيحصل الغرض.

و(رب علم نافع) و(رب بطالة ضارة) فالتقدير رب عمل نافع أحببته، أو احترمت صاحبه، أو أكبرته، أو ورب بطالة ضارة كرهتها، أو أنكرت أمرها، ومن الجائز ذكر هذا الفعل وفاعله.

ويقول النحاة: إن «رب» توصل معنى الفعل وما في حكمه إلى الاسم المجرور بها ففي مثل: «رب رجل عالم أدركت» أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل[٢] وقول الشاعر:

رُبَّ جَـهْـلٍ غَـطَّـى عَـلَـيْـهِ النَّـعِـيـمُ وَرُبَّ حِـلْـمٍ أَضَـاعَـهُ عَـدَمُ الـمَـالِ[٣]

ويُشترط أن تكون رُبَّ في الجملة الفعلية الماضوية هي الصفة للنكرة المجرورة بالحرف: «رب» وأن تكون هناك جملة أخرى ماضوية محذوفة، تتصل بها «رب» ومجرورها اتصالًا معنويًا، وأن تكون الجملة الماضوية المذكورة هي المرتبطة ارتباطًا معنويًا بهما؛ لأنها صفة للنكرة المجررة «برب» وهذه النكرة قد تستغني عن كل شيء أساسي أو غير أساسي بعدها إلا عن الصفة، ومثل هذا الفعل الداخل في جملة الصفة لا يصلح أن يكون هو الذي بمنزلة العامل في: «رب» ومجرورها، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف؛ منعًا للفساد المعنوي[٤].

ت - علّة بناء أسماء الأفعال:

قال الأردبيلي: وإنّما بُنيت أسماء الأفعال لأنّ وضع بعضها وضع الحروف فحُمل الباقي عليه.

(١) شرح الأردبيلي، ص١٦٨.
(٢) المفصل، ص٢٧.
(٣) بدون نسبة، المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) المفصل، ص٢٨.

تعريف اسم الفعل:

إن اسم الفعل اسم يدلّ على فعل معين، ويتضمَّن معناه وزمانه وعمله من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل[١] أو إنه لفظ ينوب مناب الفعل، أو تقوم مقام الأفعال معنى وعملاً، ولا يتأثر بالعوامل، ولا يقدَّم المفعول به عليه[٢] وقد جاء أنه اسم غير متصرف ينوب مناب الفعل في دلالته على الحدث واقترانه بالزمن.

أسماء الأفعال في اللغة ألفاظ يدل الواحد منها على فعلٍ معينٍ؛ أي: محدّد بزمانه ومعناه وعمله لكنه لا يقبل العلامة التي يقبلها هذا الفعل؛ كلفظ «هيهات» في قول الشاعر: - بَعُدَت ديارٌ واحتَوَتك ديارُ هيهاتَ للنّجم الرّفيعِ قرارُ[٣]

فإنه يدل على فعل (بَعُدَ) الماضي، ويقوم مقامه في أداء معناه وعمله وزمنه، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضي (مثل تاء التأنيث أو تاء فعلتَ) وكلفظ (آهِ) فإنه يدل على الفعل المضارع: (أتوَجّعُ) ولكنه لا يقبل علامة من العلامات الخاصة بالمضارع، فهي ألفاظ نائبة عن فعلٍ معنى واستعمالاً[٤].

قال جمهور البصريين: هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرّف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرّفَ الأسماء بحيث يسند إليها إسناداً معنوياً، فتقع مبتدأ أو فاعلاً، وبهذا فارقت الصفاتِ كأسماء الفاعلين والمفعولين. قال جمهور الكوفيين: إنّها أفعالٌ، لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرّف، فهي ك: ليس وعسى ونحوهما[٥].

قال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة، فليست أفعالاً وليست أسماء، لأنّها لا تتصرف تصرفَ الأفعال ولاتصرفَ الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال وأعطاها أبوجعفر اسماً خاصاً بها حيث سمّاها (خالفة).

(١) الغلاييني، ص١٥٨.
(٢) ابن عقيل، ص٣٢.
(٣) البيت بدون نسبة، ابن عقيل، ص٣٢.
(٤) ابن الناظم، ص٢٣٦، السيوطي، ص١١٤.
(٥) ابن عقيل، ص٢٧.

فبعضُ النحويين اعتبروها أسماء حقيقيةً، وأعطَوا الدليل على ذلك قبول ألفاظها لعلامات الاسم، وأبرزها التنوين، وإنها لا تقبل علامات الفعل، ومنهم مَن اعتبرها أفعالاً حقيقيةً، ونسب بعضهم هذا الرأي إلى الكوفيين، محتجّين بأنها إنما كانت أفعالاً لدلالتها على الحدث والزمن ولرفعها الفاعل ونصبها المفعولَ، ولتأديتها معانيَ الفعل من أمر ونهي، ومنهم من يقول: إنها أفعالٌ استعملت استعمالَ الأسماء، ومنهم من يقول: إنها بمنزلةٍ بين الأسماء والأفعال، ومنهم من يقول: إنها قسم رابع من أقسام الكلم(١).

ث - علّة بناء أسماء الإشارة:

ذكر الأردبيلي أنّ أسماء الإشارة إنّما بُنيت لمناسبتها الحروف، إمّا من جهة الاحتياج إلى مشار إليه وذلك في الجميع، وإمّا من جهة أن وضع بعضها وضع الحروف فحُمِل الباقي عليه(٢).

قال ابن يعيش: أسماء الإشارة هي الأسماء التي يشار بها إلى المسمّى، وفيها من أجل ذلك مبنى الفعل ولذلك كانت عاملة في الأحوال، وهي ضرب من المبهم، وإذا كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة وذلك أن الإشارة معنى والموضوع لإفادة المعاني إنّما هي الحروف، وقال قوم إنّما بُني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر وذلك لأنّك تشير به إلى مابحضرتك مادام حاضرًا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ولما كان هذا غير لازم لما وُضضع له صار بمنزلة المضمر الذي يُسمّى به، إذا تقدّم ظاهر، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك، فهو اسم للمسمّى في حال دون حال، فلمّا وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك، ويقال لهذه الأسماء مبهمات لأنّها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون قد بحضرتك أشياء فتلتبس على المخاطب فلم يدري إلى أيّها تشير فكانت مبهمة لذلك، ولذلك لزمها البيان بلصّفة عند الإلباس(٣).

ج - علّة حوجة الموصولات إلى الصّلة:

قال الأردبيلي: أن الموصول اسم لابد له من جملة، تقع تلك الجملة صلة لذلك الاسم وتلك الجملة، إمّا اسمية ك (أبوه منطلق) في جاءني الذي أبوه منطلق، وإمّا فعلية كذهب أخوه في (جاءني الذي ذهب أخوه) وكعرفته في (من عرفته) (جاءني ماطلبته) وإنّما احتاجت الموصولات إلى الصلة لأنّها مبهمة في أصل وضعها، ولذلك سُميت مبهمات فلابد لها من جملة توضحها

(١) الشواء، ص١٥.
(٢) شرح الأردبيلي، ص٨١.
(٣) شرح المفصل، ص١٢٦.

وسُميت تلك الجملة صلة لاتصالها بالموصول، وسُميت الموصولات موصولات لاتصال الصلة بها، وصلة الألف واللام لاتكون إلا اسم فاعل أو اسم مفعول(١).

ولابد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول ليربط الصلة بالموصول ويُسمّى عائدًا، وقد يُحذف إذا كان مفعولًا كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾(٢) أي لمن يشاؤه.

ح - علّة البناء في المركبات:

علّل الأردبيلي للبناء في المركبات بقوله: أن اسماء كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة مثل خمسة عشر، وصباح مساء، بيت إلى بيت، حيص بيص، فحُذف منها ماحُذف ثُمّ بُني الجزآن من الجميع، أمّا الأوّل: فلكونه بمنزلة أول الكلمة، وأمّا الثاني: فلتضمن معنى الحرف المحذوف، وإنّما بُنيا على الحركة للفرق بين العارض واللازم، وبُنيا على الفتح للخفّة(٣).

خ - علّة وقوع اثني عشر معربًا:

قال الأردبيلي: أن الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر كلّها مركبة، كخمسة عشر في بناء الجزئين، إلا اثني عشر فإنّ أوّله معرب، وذلك لشبهه بالمضاف في حذف النون(٤).

قال ابن الأنباري: فإن قيل لِمَ لم يبنوا اثنين في (اثني عشر) قيل لوجهين: - ١ - أن علم التثنية فيه هو علم الإعراب، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية.

٢ - أنّ إعرابه في وسطه، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك، فوجب أن يبقى على ماكان عليه.

وبُني عشر لوجهين:

١ - أن يكون بُني لعلى قياس أخواته لتضمنه معنى الحرف.

٢ - أن يكون بُني لأنّه قام مقام النون من (اثنين) فلمّا قام مقام الحرف وجب أن يُبنى، وليس هو كالمضاف والمضاف إليه، لأنّه كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه بخلاف اثني عشر(٥).

(١) شرح الأردبيلي، ص٨٣.
(٢) سورة: الرعد الآية (٢٦).
(٣) شرح الأردبيلي، ص٩٠.
(٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
(٥) شرح الأردبيلي، ص١٢١.

د - علّة اعتبار (كم) من الكنايات:

قال الأردبيلي: وبعض المبنيّ الكنايات، وهي هنا ألفاظ مبهمة يُعبّر بها عن أشياء مفسّرة، فكم لاتكون من الكنايات على هذا، لأنّها ليست كذلك، لكن لمّا كانت مثل (كذا) في العدد أُجريت مجراها، وإنّما بُنيت (كم) لأنّ وضعها وضع الحروف وكذا لأنّ أصلها ذا فزيدت الكاف عليه ورُكبت: لأنّها جملة كناية عن الجملة المبنية، وكم إمّا استفهاميّة أو خبريّة، وعلى هذين التقديرين لابد لها من مميّز، فمميّز الاستفهامية منصوب مفرد، مثل: كم درهمًا مالك، ومميز الخبرية مجرور مفرد أو مجموع، نحو: كم رجل أو رجال ضربت، وقد يُحذف المميز إذا كان معلومًا[1].

ذ - علّة جري (حبذا) مجرى (نعم).

حبذا يجري مجرى نعم، فيقال: حبذا الرجل زيد، وحبذا رجلًا زيد، و(ساء) يجري مجرى بئس حب أصله: حُبّبَ بضم العين فأُدغم ثم رُكب مع فاعله وهو ذا للتخفيف، فصار كالكلمة الواحدة ومعناه صار محبوبًا جدًا، وإنّما لم يجعله من أفعال المدح، بل جعله جاريًا مجرى نعم لامتيازه بأمور: - أ - أن فاعله لايكون إلا (ذا) لأنّ الغرض، اي الإبهام في المدح يحصل به، فإنّه من المبهمات.

ب - أنّه لايُثنى ولايجمع ولا يؤنث، لأنّه كالأمثال، والأمثال لاتتغير.

ج - أنه لايجب ذكر التفسير بعد إبهام فاعله، بل يجوز أن يُقال حبذا رجلًا زيد وحبّذا زيد بخلاف نعم، فإنّه يجب ذلك فيه، لأنّ الفاعل في حبّذا مذكور، وفي نعم مستتر، فجُعل ذكر التمييز في نعم كالبدل عنه[2].

وهذا الاستعمال، أي: حبّذا الرجل زيد، إنّما هو عند من لم يجعل ذا فاعلًا بناءً على أنّه صار كالجزء بالتركيب فخرج عن الفاعليّة، وأمّا من يجعل ذا فاعلًا فلا يأتي بعده بلفظة الرجل، لأنّ الفاعل لايكون إلّا واحدًا.

(١) المرجع نفسه (كم) ص٩٥.
(٢) شرح الأردبيلي، ص١٥٦.

ر - علّة عدم اعتبار (ساء) من أفعال (الذم).

قال الأردبيلي: ساء يجري مجرى بئس، نحو: ساء الرجل زيد، وقال تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾[1] وإنّما لم يجعله من أفعال الذم لأنّه ربّما يُستعمل من غير استعمال بئس، ويُقال في الخبر ساءني فلان، بمعنى نقيض سرّني، بخلاف بئس فإنّه لا يُستعمل إلا في الإنشاء. [2]

مذهب جمهور النحويين أنّ نعم وبئس فعلان، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: نَعِمَتِ المرأة هند، وبِئْسَتِ المرأة دعد.

وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفرّاء إلى أنّهما اسمان، واستدّلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم: نعم السير على بئس العير، وقول الآخر: والله ما بنعم الولد، نصرُها بكاء وبرُها سرقة، وخرج على جَعْلِ نعم وبئس مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالجروف، لا نعم وبئس، والتقدير: نعم السير على عير مقولٌ فيه: بئس العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد، فحُذف الموصوف والصّفة، وأُقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم وبئس على فعليتهما[3].

ز - علّة بناء نعم وبئس:

ذكر الأردبيلي أن هذان الفعلان لايتصرفان، فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولابد لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام: - الأول: أن يكون محلّى بالألف واللام، نحو: نعم الرجل زيد، واختُلف في هذه اللام، فقال قوم: هي للجنس حقيقة، فمدحت الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيدًا بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين، وقيل: هي للجنس مجازًا، وكأنّك قد جعلت زيدًا الجنس كله مبالغة، وقيل: هي للعهد[4].

الثاني: أن يكون مضافًا إلى مافيه (أل) كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[5].

الثالث: أن يكون مضمرًا مفسّرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو: نعم قومًا معشرُهُ، ففي نعم ضمير مستتر يفسّره قومًا، ومعشره مبتدأ، وزعم بعضضهم أنّ معشره مرفوع بنعم، وهو الفاعل،

(١) سورة: الأعراف الآية (١٧٧).
(٢) شرح الأردبيلي، ص١٥٨.
(٣) شرح الأردبيلي، ص٢٠.
(٤) العلل في النحو، ص (١٦٠ - ١٦١).
(٥) سورة: النحل الآية (٣٠).

ولا ضمير فيها، وقال بعض هؤلاء: إنّ قومًا (حال) وبعضهم أنّه تمييز، ومثل نعم قومًا معشره، قوله تعالى: ﴿بئس للظالمين بدلًا﴾[1].

اختلف النّحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم وأخواتها، فقال قوم: لا يجوز ذلك[2] وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: نعم الرجل رجلًا زيد، وذهب قومٌ إلى الجواز واستدّلوا بقول الشاعر:

وَالتَّغْلَبِيُونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فحلًا وأُمُّهُم زلّاء مِنْطِيقُ[3]

(١) سورة: الكهف الآية (٥٠).
(٢) الوراق، العلل في النحو، ص٢٤٣.
(٣) البيت لجرير في ديوانه ص١٩٢.

الخاتمة

لقد شغل التعليل أذهان النحاة ردحًا طويلًا من الزمن، وبدا هذا واضحًا من خلال المؤلفات التي مُلئت بالعلل الكثيرة، حتى كانت سببًا رئيسًا في ظهور الدعوة إلى تيسير النحو بعد أن غالى النحاة في التعليل إلى الحد الذي جعله يسهم بشكل كبير في وضع القواعد النحوية، وكان من بين أولئك الأفذاذ العالم الجليل الأردبيلي، وهو أحد أنبه النحاة وأبرزهم في عصره وممن اهتم كثيرًا بالتعليل النحوي.

فبعد الخوض في آفاق التعليل ألخّص أبرز النتائج التي توصلت إليها بحثي هذا وهي على النحو الآتي:

١ - توسّع الأردبيلي في استعمال الألفاظ الدّالة على العلّة، إلا أنّه لم يستعمل عبارة العلّة صراحة إلا مرة واحدة، وأكثر من استعمال ما يناظرها مثل السبب، الغرض، من حيث أن، كما استعمل أدوات وحروف حملت في دلالاتها ما يشير إلى التعليل.

٢ - ذكر كثير من العلل النّحويّة بدون نسبتها إلى نفسه أو إلى أحد من العلماء.

٣ - عرض الأردبيلي بعض العلل عن طريق افتراض الأقوال والردود عليها، وكذلك عن طريق الترجيح بين الآراء بالعلّة.

٤ - في كثير من المواضع لا يصرّح بنسبة العلّة إلى أحد، لكونه ينقل فكرة يسوقها بأسلوبه الخاص.

التوصيات:

١ - إن دراسة واحدة لهذا الكتاب لا تكفي ولا تبيّن أهميته، كما لا تستطيع كشف أسراره وبلورة أفكار صاحبه في التعليل، لذا توصي الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات النحوية كالتوجيهات النحوية وغيرها لهذا الكتاب القيّم وتسليط الضوء على عالم جليل من علماء اللغة العربية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠م، ط: ٨.

٢. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحّار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣. ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم أبي القاسم الأفريقي المصري، لسان العرب تحقيق: أمين محمد عبدالوهاب الناشر: بيروت، دار صادر ١٩٥٥م، دار المعارف، القاهرة ط٢, ١٩٩٩م.

٤. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش أبي السرايا أبو البقا، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنبرية الأزهر، ب. ط.

٥. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٧. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، العين، المحقق: د مهدي المخزومي د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٨. أحمد مختار عمر (ت١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط: ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٩. اسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين - اسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ط: ٢، ١٩٥٥م.

١٠. تمام حسان، الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، القاهرة، عالم الكتب.

١١. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا، الناشر دار إحياء التراث العربي.

١٢. حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان – الأردن, ٢٠٠٠م.

١٣. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار/ مايو ٢٠٠٢م.

١٤. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) معجم البلدان الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

١٥. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، القاهرة, ٢٠٠٧.

١٦. علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر – عمان.

١٧. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) التعريفات المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

١٩. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠. مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثالثة, ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢١. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) القاموس المحيط تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

٢٢. محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، الناشر دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠١م.

٢٣. محمد عبد الغني شرح الأردبيلي، شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، دراسة وتحقيق عدنان جاسم محمد الهزيماوي دار الكتب العليمة، ١٩٧١م.

٢٤. مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري صحيح مسلم، الناشر دار إحياء التراث العربي – بيروت تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٢٥. يونس عبد مرزوك، أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه قدمت لمجلس كلية الآداب – جامعة بغداد، باشراف الدكتورة هدى محمد صالح الحديثي.